دراسة أولية لنموذج مشروع منظومة للاستيطان الجديد في منطقة الأهوار

د. باسم جمعة حسين
استشاري في الثروة السمكية

تهدف الدراسة إلى التوصل إلى نموذج استيطاني جديد بين العراقيين أفراداً أو جمعيات أو شركات ويمارس النموذج أنماطاً إنتاجية متنوعة حسب الظروف الجغرافية والبيئية لموقع الاستيطان، كما أن هذه الانماط الإنتاجية تشترك ببنيات تحتية وخدمات مركزية وحلقاتها الإنتاجية تنفذ فردياً أو لحساب مجموعة تعاونية أو مجموعة متكافئة أو شركات مساهمة، كما يمكن لهذه الأنماط التكامل الاقتصادي فيما بينها والتكامل مع أنماط استيطانية أخرى في المناطق المجاورة.

وبالنتيجة يصبح لهذه المواقع الاستيطانية الهوية الاجتماعية والاقتصادية المميزة بين المجتمع العراقي على مستوى المنطقة أو المحافظة أو الدولة، مما يعزز دورها في التنمية الاجتماعية والحد المميز من استثمار الموارد الطبيعية في العراق الجديد بعيداً عن سياسة الاحتكار الفردي لهذه الموارد وبما أن حجم ونوعية الاستيطان وهويته الانتاجية تعتمد على الموقع، فهناك مواقع تمتاز بالثروة الزراعية، الحيوانية منها والنباتية وأخرى بالصناعات المحلية التقليدية.. الخ.

ولأغراض هذه الدراسة تم اختيار موقع استيطاني يتمثل بالأهوار في جنوبي العراق:

إن الأهوار في العراق تمثل عمقاً حضارياً وبعداً تاريخياً وصورة من الطبيعة الجميلة وتحتضن حياة اجتماعية وثروة حيوانية وسمكية ونباتات مائية نادرة.

تتميز منطقة الأهوار بمناخها الصحراوي الجاف الذي تقل فيه الأمطار شتاءً وتنقطع صيفاً حيث تشتد الحرارة، كما تتميز بانبساط أراضيها حيث تقل درجة انحدارها فتنساب إليها مياه الأنهار والأودية والقنوات والبزل من كل صوب فتنتشر فوق السهل الرسوبي مخلفة الكثير من المواد الغرينية والعضوية والأملاح المعدنية ولا يزيد عمق مياه هذه المستنقعات والأهوار عن بعضه أقدام وتوجد فيها عدة جزر تقع عليها القرى التي يسكنها مزارعو الرز ورعاة الجاموس والغنم وصيادو الأسماك، مساحة الأهوار تختلف باختلاف مواسم الفيضان ففي حالة حدوث موسم فيضاني تزداد مساحة الأهوار بشكل كبير والعكس صحيح، ويبلغ متوسط سعتها بحدود (٩) آلاف كم٢، وتحمل هذه البقعة عدة أهوار لها خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية وظروفها البيئية، وتنقسم الأهوار إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي:

أولاً: الأهوار الشرقية في منطقة دجلة وأكبرها هور الحويزة وهور الشنافية وتبلغ مساحته داخل الأراضي العراقية نحو ١٢٠٠كم,٢

ثانياً: هور الحمار ومساحته نحو ٢٥٠٠كم٢، ويعتبر من أكبر الأهوار الجنوبية وأهمها لأنها تقع ضمن ثلاث محافظات (البصرة - الناصرية - العمارة).

ثالثاً: أهوار منطقة الشامية والمشخاب تقدر المساحة التي تغمرها مياه الفيضان في هذه المنطقة بنحو (١٦٠٠ كم٢).

تقسيم منطقة الأهوار حسب بيئتها وأهميتها الاقتصادية:

يمكن تقسيم منطقة الأهوار إلى ثلاثة أقسام هي الأقليم الزراعي، وإقليم الجاموس، وإقليم القصب)، ويقع الأول في أطراف هور الحويزة في محافظة ميسان وفي الأراضي القريبة من هور الحمار، ويمتاز بزراعة الرز والذرة والشعير والنخيل.

ويقع إقليم الجاموس في هور الحويزة شرقي دجلة، حيث تكثر تربية قطعان الجاموس، ويمتد إلى أهوار الفرات السفلى وإلى هور الحمار جنوبي مجرى الفرات القديم.

وأما إقليم القصب فيمثل قلب الأهوار وهو يمتد من منطقة المدينة شرقاً إلى كرمة بني سعد غرباً ويحده من الشمال والجنوب الامتدادان المذكوران لإقليم الجاموس وبذلك ينحصر بمجرى الفرات القديم مع الأهوار الممتدة على طرفيه وأوسع هذه الأقاليم قرية الجبايش.

أما عموم الأهوار فتعتبر إقليماً متخصصاً ومتميزاً بالإنتاج السمكي وتنوع الأسماك فيه، كما تعتبر الثروة السمكية في الأهوار من الثروات المتميزة، وتشكل أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج الكلي في البلد قبل تجفيف الأهوار.

الوضع الراهن لمنطقة الأهوار:

تعرضت منطقة الأهوار إلى سياسة زراعية غير رشيدة من قبل النظام السابق مما أدى إلى تدهورها بيئياً واقتصادياً وتعرضها إلى مظاهر الحروب المدمرة في عقد الثمانينيات وفي نهاية المطاف تعرضت إلى سياسة التجفيف المبرمج مما أدى إلى فقدان أهميتها الاقتصادية وهجرة معظم سكانها طلباً إلى الرزق والعمل في الأماكن الأخرى.

بعد سقوط النظام السابق سعت القوى الوطنية وبمساعدة المنظمات الدولية إلى إرجاع وإنعاش الأهوار والعمل في ترغيب أهلها للاستيطان بها وإحياء مواردها الطبيعية وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية.

إن نجاح إنعاش الأهوار يتحدد بتوفير فرص عمل مجدية لضمان الوجود السكاني، وأن هذه البيئة لا تتوفر فيها فرص عمل إلا في الاتجاهات الآتية:

أولاً: مجال الأسماك

١- تطوير الصيد التقليدي وبناء البنية التحتية من موانئ لتجميع الصيد، والمخازن المبردة ومعامل الثلج لحفظ الإنتاج، وتأمين مستلزمات الصيد (شباك، حبال، طوافات...).

٢- إنشاء مزارع لتربية الأسماك بالأقفاص.

٣- الاستفادة من الممرات المائية (الكواهين) في الأهوار وتنظيمها على شكل أحواض مسيطر عليها لأغراض زراعتها بالأسماك الملائمة.

٤- إدخال أصناف من الأسماك الملائمة للظروف البيئية في الأهوار والعمل على تكثيرها.

ثانياً: صيد الطيور:

١- تحدي مناطق التكاثر ومنع الصيد الجائر.

٢- تشجيع التدجين وتربية الطيور.

ثالثاً: تربية الحيوان (الجاموس):

١- تشجيع إنشاء مراكز لتجميع الحليب ومصانع الألبان.

٢- توفير الخدمات البيطرية.

٣- إدخال أصناف جديدة من الجاموس ثنائية الغرض.

٤- إنشاء مراكز للتهجين والتلقيح الاصطناعي.

٥- إنشاء مجازر صحية.

رابعاً: صناعة القصب ومشتقاتها:

١- إنشاء مركز تسويقي ومعرض للصناعات الفولوكلورية والتحف.

٢- توفير مستلزمات الحش الميكانيكي للقصب ووسائل النقل والتخزين.

٣- تشجيع إنشاء صناعة تعتمد على القصب أو منتجاته كمادة أولية مثل الألواح المضغوطة والورق و(الخريط) (وهو حبوب اللقاح للقصب وفائدتها تضاعي العسل).

آلية ومراحل تنفيذ مشاريع في مواقع استيطانية:

إن الفرصة الآن متاحة لاختيار مناسب من مواقع الأهوار والعمل على التخطيط لجعله موقعاً استيطانياً يكون العمل فيه مشتركاً وبالاعتماد على الإمكانات البيئية والطبيعية التي تمتاز بها الأهوار.

ولتحقيق ذلك يجب العمل على ما يلي:

أولاً: إجراء الدراسات الاقتصادية والفنية وفق المنهجية الآتية:

١- وضع الأسس الفنية والاقتصادية لتحديد مواقع المشاريع.

٢- تحديد محاور الدراسات الاقتصادية والفنية وكالآتي:

- محور صيد، تربية، تسويق الأسماك.
- محور تربية، تكثير الحيوانات (الجاموس والأبقار).
- محور تربية وصيد الطيور.
- محور قص القصب وصناعة الألواح المضغوطة والورق.. الخ
- محور بناء البنيات التحتية (مجمعات سكن، خدمات اجتماعية، خدمات إنتاجية).

ثانياً: إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لكل مشروع يتفق عليه وفق المحاور المذكورة آنفاً.

ثالثاً: التخطيط الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ المشاريع لتحقيق منظومة التعاقد للاستيطان الجديد.

رابعاً: اقتراح مبادرات تنموية أخرى مثل (تنشيط الاستثمار السياحي في المواسم الملائمة).

مدة إعداد الدراسة:

يعتمد تحديد مدة إعداد الدراسة على حجم ونوعية المشاريع المقترحة وفي حالة اختيار مواقع مساحتها لا تتجاوز (٧-١٠) آلاف دونم، فيتوقع أن تكون فترة الدراسة بحدود (٦-٨) أشهر.

آلية تنفيذ الدراسة:

ويتوقع أن تكون كلفة إعداد الدراسة بصيغتها النهائية بحدود (٢٠٠-٢٥٠) ألف دولار مع تحمل الجهة المستفيدة مصاريف الإطلاع على مثل هذه المواقع والمشاريع المقامة فيها في بعض الدول المتقدمة بهدف التعرف على أحدث التقنيات والتكنولوجيات المستخدمة.

٣٤ مليون دولار لتنفيذ مشاريع في ذي قار

بغداد / سناء النقاش

صرح السيد عزيز عبد شاهين معاون محافظ ذي قار للشؤون الإدارية لـ(المدى) بان محافظة ذي قار ستشهد خلال شهر نيسان الحالي تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية وهي ٢٧ شبكة مجار و٢٠ مدرسة و٩ مجمعات مائية وعدد من الجسور والسدود والقناطر وتبليط بعض الشوارع وفرش البعض الآخر منها بالسبيس وبناء عدد من المرافق الرياضية في سوق الشيوخ.

وقد خصص المجلس الأعلى للإعمار في العراق (٣٤) مليون دولار لتنفيذ هذه المشاريع في ذي قار.

❖ باشرت وزارة الصحة وبالتنسيق مع منظمة اليونسيف بتنفيذ خطة التدريب لملاكاتها الطبية والصحية ضمن برنامجها الخاص بالصحة والتغذية ورعاية الأم والطفل.

(أرامكو) تستعرض خططها في مؤتمر للمشاريع العملاقة السعودية تتجه لإنشاء مصاف نفطية في الهند

أكد وزير النفط السعودي علي بن ابراهيم النعيمي أن الهند تعد رابع أكبر دولة مستهلكة للبترول في آسيا تحصل على أكثر من ٦٠ في المائة من حاجاتها من البترول من المملكة، مشيرا الى أن الصادرات النفطية السعودية للهند تصل الى حوالي ٤٣٠ الف برميل يوميا وقال إن المملكة على استعداد لزيادة كميات البترول التي تصدرها الى الهند.

وأضاف النعيمي في تصريحات للصحفيين عقب اجتماع عقده مع نظيره الهندي ماني شنكر أيار الذي يزور الرياض حاليا أن المملكة تطمح في الاستثمار بالهند من خلال إنشاء مصاف مشتركة لتكرير البترول السعودي وتوزيع المنتجات البترولية، مشيرا الى انه جرى خلال الاجتماع مناقشة التعاون البترولي الفني بين البلدين وتبادل المعلومات في مجالات الخدمات والإنشاءات البترولية وغيرها.

وأوضحت مصادر نفطية ان الجانبين بحثا كيفية الاستثمار المشترك سواء في إقامة مصفاة تكرير في الهند، أو بمشاركة شركات هندية في المصفاة التي تعتزم أرامكو السعودية إنشاءها بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا، يشار إلى أن لدى السعودية ٨ مصاف تصل طاقتها الإجمالية إلى نحو مليوني برميل من النفط الخام.

وكان رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين عبدالله جمعة أكد الشهر الماضي سعي الشركة لإقامة مصفاة جديدة موجهة للتصدير ، مشيرا الى أنه لن يكون هناك بصفة خاصة تحول من جانب السعوديين في توريد النفط إلى الصين والهند على حساب الغرب وخاصة الولايات المتحدة.

وقال "لدينا نفط كاف لنوزعه على جميع الأسواق".

وعلى صعيد آخر ينتظر ان تستعرض أرامكو السعودية خططها الاستثمارية في قطاع الزيت والغاز واعمال التنقيب والإنتاج خلال المؤتمر الأول للمشاريع العملاقة والذي تستضيفه الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية خلال السابع من أيار المقبل.

ويتحدث في المؤتمر النائب الأعلى لرئيس العمليات والخدمات الهندسية سالم آل عايض عن التقدم في مشاريع الغاز المشتركة الجديدة وفرص القطاع الخاص والتحديات التي قد تواجهه والفرص في تمويل مشاريع الطاقة في مجال التنقيب والانتاج.

وتتناول فعاليات المنتدى ستة محاور رئيسية في مجالات: البترول والغاز، التعدين والثروة المعدنية، التحلية والكهرباء، الصناعات البتروكيماوية، البنية التحتية والمواصلات، المشروعات العملاقة المطروحة للاستثمار في المملكة فضلاً عن اعتماد اسلوب الحلقات النقاشية حول تمويل مشروعات الصناعات التحويلية، وخطط المملكة العشرينية في الخدمات المساندة. وتأتي اقامة المنتدى للمرة الأولى استثماراً من غرفة الشرقية للنجاح الكبير الذي حققه المنتدى السعودي الأول للغاز للعام ٢٠٠٤ والذي حاز صدى محلياً وإقليمياً وعالمياً حيث قدم المسؤولون في السعودية من خلاله عرضاً للمشاريع الاستثمارية الصناعية الكبرى في المملكة الى جانب ما تتيحه من فرص تجارية للشركات المحلية والدولية. وينتظر ان يحظى مؤتمر المشاريع العملاقة بحضور لافت للمسؤولين الحكوميين والصناعيين ومطوري المشاريع والشركات.

البرازيل توقف العمل باتفاق مع صندوق النقد الدولي

اعلنت البرازيل انها لن تجدد الاتفاق المبرم في ٢٠٠٢ مع صندوق النقد الدولي لكنها قالت انها ستواصل سياسة ضبط الموازنة التي سمحت لها استعادة ثقة الاسواق بعد وصول النقابي السابق لويز ايناسيو لولا دا سيلفا الى السلطة.

وسرعان ما حظي قرار عدم تجديد الاتفاق بدعم صندوق النقد الدولي. وقال وزير المالية البرازيلي انتونيو بالوتشي ان القرار اتخذ "عبر الاخذ بالاعتبار ان الظروف الحالية مؤاتية اكثر من الظروف التي كانت سائدة في مستهل ادارتنا" في كانون الثاني ,٢٠٠٣

والاتفاق الذي يستخدم حسب ظروف معينة كان ينص اساسا على وضع ٣٠ مليار دولار في تصرف البرازيل. وتم تمديده ل ١٥ شهرا في كانون الاول ٢٠٠٣ حيث وصل الى قيمة ١،٤٢ مليار دولار.

وقد استخدمت البرازيل ٤٥٠،٢٦ مليار دولار فقط من هذا المبلغ بسبب الازمة في نهاية ٢٠٠٢ ومطلع ٢٠٠٣ تاركة بقية المبلغ جانبا للاستخدام "الوقائي" من اجل مواجهة ازمات محتملة.

واوضح بالوتشي ان قرار الحكومة ناجم عن واقع ان "اسس الاقتصاد هي اقوى حاليا" مما كانت عليه في ,٢٠٠٢ وذكر بان البلاد شهدت في العام ٢٠٠٤ فائضا قياسيا في الميزان التجاري بلغ ٧،٣٣ مليار دولار وفائضا في الحسابات الجارية بلغ نسبة ٩٤،١٪ من اجمالي الناتج الداخلي.

وتابع وزير المالية خلال مؤتمر صحفي عرض النتائج الاقتصادية للبرازيل عام ٢٠٠٤ قائلا ان "المؤشرات هي الافضل خلال السنوات العشرين الماضية، ولقد شهدنا ابرز نمو اقتصادي في السنوات العشر الماضية (+٢،٥٪) وافضل نمو للانتاج الصناعي في السنوات ال ١٨ الماضية (+٣،٨٪). وحين تنتهي مدة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ٣١ آذار تكون البرازيل استغنت للمرة الاولى عن مساعدة الصندوق منذ ١٩٩٨ حين رصد لها مساعدات بقيمة اجمالية بلغت ٤١ مليار دولار من قبل مختلف الجهات المتعددة الاطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ...). لكن الوزير البرازيلي كان شديد الوضوح قائلا ان البرازيل ستبقي على سياسة ضبط الموازنة. في واشنطن قدم صندوق النقد الدولي على الفور دعمه لقرار البرازيل. وقال مدير عام صندوق النقد الدولي رودريغو راتو ان "قرار السلطات يعكس النتائج الجيدة جدا، وهي عموما افضل مما كان متوقعا، وسياسات استقرار في الاقتصاد الشمولي واصلاحات كانت مدعومة بواسطة الاتفاق المعتمد".

٥٠ مليون دولار قرضا كويتيا لتمويل مشروع كهرباء مغربي

تم في مدينة الرباط التوقيع على اتفاقية قرض بين المكتب الوطني للكهرباء في المغرب والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره خمسة عشر مليون دينار كويتي (تعادل نحو ٥٠ مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع الكهربة القروية (المرحلة الرابعة الجزء الثاني). كما تم التوقيع ايضاً على اتفاقية ضمان للقرض بين الصندوق والمملكة المغربية.

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد البدر نائب المدير العام، ووقعها نيابة عن المكتب الوطني للكهرباء في المغرب أحمد نقوش المدير العام ووقع اتفاقية الضمان نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح وزير الخارجية رئيس مجلس ادارة الصندوق، ووقعها نيابة عن المملكة المغربية فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة.

ويهدف المشروع الى تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الكهربائية في الريف المغربي، مما سيسهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي في منطقة المشروع.

ويتكون المشروع من انشاء خطوط هوائية متوسطة ومنخفضة الجهد ومحولات توزيع وملحقاتها، اضافة الى الخدمات الاستشارية، لتوفير الكهرباء لنحو ٥٩٦٥ قرية تقع في ٥٠ اقليماً.

وبتوقيع هذه الاتفاقية واتفاقية القرض الخاصة بمشروع الطريق السريع لميناء طنجة المتوسط سيكون عند القروض التي قدمها الصندوق لمصلحة المملكة المغربية ٣٠ قرضاً بقيمة اجمالية قدرها نحو ٣٠٠ مليون دينار كويتي لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات اي ما يعادل نحو مليار دولار أمريكي، بالاضافة الى معونة فنية واحدة قيمتها ١٥٠ ألف دينار كويتي اي ما يعادل نحو ٥٠٠ ألف دولار أمريكي لتغطية تمويل تكاليف اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع تزويد القرى والارياف بالماء الصالح للشرب.

مؤسسة التمويل الدولية تقرر شراء أسهم تعود لبنك الإعتماد العراقي

من المتوقع أن تشتري مؤسسة التمويل الدولية، الهيكل المسؤول عن إقراض القطاع الخاص في البنك الدولي، حصة صغيرة في أصول بنك الإعتماد العراقي، في شراكة مع البنك الوطني الكويتي، والذي يعد المصرف الأكبر في الكويت.

وقد كان البنك الوطني الكويتي واحداً من أوليات ثلاث مؤسسات مالية في العالم حصلت على ترخيص مصرفي محلي كامل من البنك المركزي العراقي.

وقال روبرت أيد، المدير العام لمجموعة البنك الوطني الكويتي لشؤون العمليات والفروع الدولية : " نحن نثمن بشدة شراكتنا مع المؤسسة الدولية للتمويل ونتطلع للعمل معاً في إعادة بناء البنية التحتية التمويلية في العراق والمساهمة في إطلاق مبادرات اخرى في المنطقة".

ويرغب الطرفان من خلال شراكتهما في زيادة رأس مال بنك الإعتماد بما يجعله طرفاً مهماً في السوق المالية العراقية. وستهييء هذه الصفقة الأرضية المناسبة للمزيد من عمليات الإستثمار وتبادل الخبرات بالنسبة للبنوك الدولية.

وينطوي هذا الإتفاق على أهمية كبيرة للعراق لأنها ستسمح لنظامه المالي بلعب دور تحفيزي في إطار جهود إعادة الإعمار الجارية حالياً.

وقال جيركي كوسكيلو، مدير شؤون الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية : " نرحب بهذه الفرصة التي ستتيح لنا العمل مع البنك الوطني الكويتي وبنك الإعتماد العراقي. وستعمل هذه الخطوة الإستثمارية التي إتخذناها على المساعدة في إدخال أفضل الخبرات المالية الدولية الى العراق ودعم ورعاية تطور القطاع المالي المحلي في البلاد".

ومن جهة أخرى قال سامي حداد، مدير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤسسة: " من الضروري وجود قطاع مالي ناشط لدعم التنمية الشاملة في العراق. ولن يعزز إستثمار مؤسستنا في بنك الإعتماد العراقي الصناعة المصرفية العراقية فحسب بل سيعود بفوائده على الإقتصاد الوطني ككل".

ترجمة : عمار أسعد
عن مؤسسة الجزيرة الإخبارية

تبلغ ٤٠٠ ألف عامل نصفهم في بيروت

القطاع الخاص اللبناني يستأثر بـ٩٠٪ من العمالة السورية الوافدة

دعا تقرير أعده المركز اللبناني - السوري بناء على طلب من وزارة العمل اللبنانية الى ضرورة قيام الحكومة السورية بتنظيم انتقال عمالتها الى لبنان وتأمين العقود الرسمية وتوجيهها الى المكان المناسب، وتوفير ضمانات لهم بالتنسيق مع الجهات اللبنانية في حال تعرضهم لاية حوادث واشكالات أخرى.

وبين ان حجم العمالة السورية في لبنان يراوح ما بين ٣٥٠ الف الى ٤٠٠ الف عامل وتصل الى ٥٠٠ الف في الذروة (المواسم). وهي موزعة على المناطق والمدن اللبنانية وفقاً لما يلي:

٤٥٪ في بيروت، ٢٠٪ في طرابلس، ٨٪ في الجنوب، ١٠٪ في البقاع، ١٢٪ في مناطق اخرى.

ويأتي توزع هذه العمالة حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

١٥٪ في قطاع الفنادق والمطاعم، ٧٪ في قطاع الصناعة، ١٣٪ في القطاع المهني، ١٥٪ في قطاع الاعمال المختلفة. و٥٪ في قطاع الزراعة وتراوح أعمار العمالة السورية على النحو التالي ١٢٪ اقل من ١٥ سنة، و٧٠٪ ما بين ١٦ و٣٠ سنة و١٨٪ ما فوق ٣٠ سنة.

ويظهر التقرير ان النسبة الكبرى من العمالة السورية في لبنان قادمة من المنطقتين الشمالية والشرقية وهي كالآتي ٤٠٪ من الرقة ودير الزور والقامشلي والمناطق المجاورة ٢٥٪ من حلب وادلب وجوارها و١٥٪ من حمص وحماة وجوارها و٥٪ من دمشق وريفها و٢٠٪ من درعا والسويداء و٥٪ من اللاذقية وطرطوس والمناطق المجاورة لها.

ويستأثر القطاع الخاص اللبناني بالنسبة الكبرى من العمالة السورية بنسبة ٩٠٪ مقابل ٢٪ للقطاع الحكومي و٨٪ للقطاع المشترك.

وضمن هذه التركيبة فقد وجد التقرير ان ٧٪ من هذه العمالة تحمل شهادة جامعية وليس من الضروري ان تحصل على فرصة عمل بموجب هذه الشهادة و١٣٪ ثانوية و٨٠٪ ابتدائي واعدادي .

وقال ان العمالة السورية تشكل ٥٥٪ من نوع العمالة الموجودة في لبنان نظرا لرخصها وقلة اعبائها مقابل العمالة الآسيوية التي تشكل ٢٥٪ والعمالة العربية ١٥٪ والاجنبية ٥٪. ويرى التقرير ان ثمة تغييرات طرأت على حجم العمالة السورية منذ عام ١٩٩٢ وحتى العام الحالي حيث تناقصت الى النصف تقريباً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية.

وبين التقرير ان هذه العمالة قد ساهمت بشكل كبير في عملية الاعمار والازدهار في لبنان وما يزال همها الوحيد لقمة العيش الشريفة بطمأنينة وسلام مشيرا الى ان هذا الامر اكده اكثر من مرة رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري. ةوذكر ان الاستطلاع الذي قام به المركز اللبناني السوري لآراء اصحاب العمل اللبنانيين يظهر ان الغالبية العظمى بحاجة ماسة لها ويفضلونها عن غيرها من العمالة الاجنبية لحرفيتها وخبرتها وتحملها لظروف ومشقة العمل بأجور مناسبة. وبالمحصلة فان هذه العمالة لم تكن يوماً من الايام عاملاً مؤثراً بشكل سلبي في العمالة اللبنانية وإنما على العكس فهي عامل مساعد لها والدليل على ذلك وجودها منذ عقود من الزمن.